

**مرسوم تنفيذي رقم 20-384 مؤرخ في 4 جمادى الأولى
عام 1442 الموافق 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد شروط
وكيفيات تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة خلال
الفترة التكميلية.**

إنّ الوزير الأول،

- بناء على تقرير وزير المالية،

- وبناء على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و 143
(الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في
22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق
بقوانين المالية، المعدل والمتمم، لا سيما المادة 36 منه،

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام
1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية،
المعدل والمتمم،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-370 المؤرخ في
أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019
والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في
أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020
والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المادة 36 من القانون العضوي
رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق
2 سبتمبر سنة 2018 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم
إلى تحديد شروط وكيفيات تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة
في البرنامج في نهاية السنة المدنية خلال الفترة التكميلية.

المادة 2 : يقصد باعتمادات الدفع المتوفرة في 31 ديسمبر
في برنامج، اعتمادات الدفع المخصصة بموجب قانون المالية
أو عند الاقتضاء المعدلة بموجب تحويل أو نقل أو حركة أخرى
للاعتمادات المالية المنفذة، لم تكن موضوع الأمر بالصرف
أو عن طريق تحرير حوالات أو دفع النفقات.

المادة 3 : يمكن استعمال اعتمادات الدفع المنصوص
عليها في المادة 2 أعلاه، خلال الفترة التكميلية، بغرض الأمر
بالصرف و/أو تحرير حوالات و/أو دفع النفقات، وفقاً لقواعد
وإجراءات المحاسبة العمومية.

لا يمكن أن تتعدى الفترة التكميلية تاريخ 31 جانفي من
السنة الموالية لسنة تنفيذ الميزانية.

المادة 6 : لا يمكن أن تستفيد تقسيمات البرنامج التي
استعملت من أجل القيام بحركات اعتمادات الدفع، خلال
السنة المالية، من أي تغطية مالية من التخصيصات
الإجمالية، إلا في حالة تدبير عام في مجال الأجور.

المادة 7 : تخضع للتنظيم الذي يحدد العناصر المكونة
لتصنيفات أعباء ميزانية الدولة، التعديلات التي تطرأ على
تقسيمات البرنامج التي تعتبر ضرورية للقيام بحركة
الاعتمادات المالية.

المادة 8 : يمكن أن تُدخل حركات الاعتمادات المالية تعديلات
في التوزيع الإجمالي لاعتمادات البرنامج حسب البرنامج
الفرعي أو حسب الأبواب. وتتم هذه الحركات على مستوى
البرنامج على أساس تقرير مبرر يعده مسؤول البرنامج،
عن طريق قرار وزاري مشترك للوزير المكلف بالميزانية
والوزير المعني، أو مقرر مشترك للوزير المكلف بالميزانية
ومسؤول الهيئة العمومية المعنية.

المادة 9 : تتم حركات الاعتمادات المالية على مستوى
البرنامج التي تعدل توزيع الاعتمادات المالية للبرنامج
حسب الأنشطة، دون تعديل التوزيع الإجمالي للاعتمادات
المالية للبرنامج حسب البرامج الفرعية أو حسب الأبواب،
عن طريق مقرر لمسؤول البرنامج وبعد رأي المراقب المالي.

المادة 10 : تؤدي حركات الاعتمادات المنفذة وفقاً للمادتين
8 و 9 أعلاه، إلى تعديل من طرف مسؤول البرنامج، لتوزيع
الاعتمادات المالية للبرنامج حسب النشاط.

المادة 11 : تتم حركات الاعتمادات المالية على النشاط
التي تعدل توزيع الاعتمادات المالية حسب الأنشطة الفرعية،
دون تعديل لتوزيع الاعتمادات المالية حسب البرامج الفرعية
أو حسب الأبواب عن طريق مقرر لمسؤول النشاط وبعد
رأي المراقب المالي.

المادة 12 : تؤدي حركات الاعتمادات المنفذة وفقاً للمادة
11 أعلاه إلى تعديل، من طرف مسؤول النشاط، لتوزيع
الاعتمادات المالية للنشاط حسب الأنشطة الفرعية.

المادة 13 : يمكن، عند الحاجة، توضيح كيفيات تنفيذ
أحكام هذا المرسوم، بموجب قرار للوزير المكلف بالميزانية.

المادة 14 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية
للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرّر بالجزائر في 4 جمادى الأولى عام 1442 الموافق
19 ديسمبر سنة 2020.

عبد العزيز جراد

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 19-370 المؤرخ في أول جمادى الأولى عام 1441 الموافق 28 ديسمبر سنة 2019 والمتضمن تعيين الوزير الأول،

- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-163 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1441 الموافق 23 يونيو سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة، المعدل والمتمم،

يرسم ما يأتي :

المادة الأولى : تطبيقاً لأحكام المادة 39 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمذكور أعلاه، يهدف هذا المرسوم إلى تحديد كفاءات تسجيل واستعمال الأموال المخصصة للمساهمات المسجلة بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة.

المادة 2 : طبقاً للمادة 39 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمذكور أعلاه، تتكون الأموال المخصصة للمساهمات من الأموال ذات الطابع غير الجبائي المدفوعة من قبل أشخاص معنويين أو طبيعيين للمساهمة في إنجاز نفقات ذات منفعة عامة تحت رقابة الدولة، وكذا من الهبات والوصايا النقدية المتنازل عليها لفائدة الدولة.

يجب أن يتطابق استعمال الأموال المخصصة للمساهمة مع موضوع المساهمة وفقاً للاتفاقية المبرمة بين الوهاب والمستفيد من الأموال المخصصة للمساهمات.

يجب أن تتضمن الاتفاقية بنوداً خاصة قصد التكفل بالحالات المنصوص عليها في المادتين 9 و 10 أدناه.

المادة 3 : يتم توقع وتقييم الإيرادات المتعلقة بالأموال المخصصة للمساهمات بموجب قانون المالية.

إذا تبين خلال السنة المالية أن إيرادات الأموال المخصصة للمساهمات تفوق التقييمات، ترفع الاعتمادات في حدود فائض هذه الإيرادات بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

تتم تسوية الفوارق المسجلة بين تقدير الإيرادات المسجلة في قانون المالية والإيرادات المنجزة بعنوان قانون تسوية الميزانية.

المادة 4 : تكون الأموال المخصصة للمساهمات موضوع إصدار سند إيرادات من قبل الأمر بالصرف المعني. ويعد إصدار سند الإيرادات قبول الدولة لمساهمة الوهاب.

المادة 5 : تسجل الأموال المخصصة للمساهمات مباشرة كإيرادات الميزانية العامة للدولة طبقاً للمدونة الميزانية المحددة. ويتم فتح الاعتمادات الموافقة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية بعنوان البرنامج المعني.

تعنى بأحكام هذا المرسوم، النفقات التي تم فيها أداء الخدمة والتصديق عليها قبل بداية الفترة التكميلية، ما عدا نفقات الاستثمار.

المادة 4 : يحدد الوزير المكلف بالمالية، بناءً على اقتراح الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المعني، عند بداية الفترة التكميلية فيما يخص الحالات الاستثنائية والمبررة قانوناً، البرامج المعنية بأحكام هذا المرسوم، مع السهر على ألا يتسبب تمديد تنفيذ اعتمادات الدفع المتوفرة، في أي حال من الأحوال، في تدهور التوازنات الميزانية والمالية.

المادة 5 : يعد الوزير المكلف بالمالية في نهاية الفترة التكميلية، تقريراً مفصلاً يتعلق باعتمادات الدفع المنفذة خلال هذه الفترة ويقدمه في اجتماع الحكومة.

المادة 6 : يمكن أن توضح كفاءات تنفيذ أحكام هذا المرسوم، عند الحاجة، بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية.

المادة 7 : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 4 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 19 ديسمبر سنة 2020.

عبد العزيز جراد



مرسوم تنفيذي رقم 20-385 مؤرخ في 4 جمادى الأولى عام 1442 الموافق 19 ديسمبر سنة 2020، يحدد كفاءات تسجيل واستعمال الأموال المخصصة للمساهمات بعنوان البرامج المسجلة في ميزانية الدولة.

إنّ الوزير الأول،

- بناءً على تقرير وزير المالية،

- وبناءً على الدستور، لا سيما المادتان 99-4 و 143 (الفقرة 2) منه،

- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم، لا سيما المواد 15 و 38 و 39 و 43 منه،

- وبمقتضى الأمر رقم 75-58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 90-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية، المعدل والمتمم،